Afro-Asian Journal of Scientific Research (AAJSR)
المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي(AAJSR)
E-ISSN: 2959-6505
Volume 2, Issue 5, 2024
Page No: 61-71
Website: https://aajsr.com/index.php/aajsr/index
SJIFactor 2024: 5.028 ISI 2024: 0.580 معامل التأثير العربي (AIF) 2024: 0.74
عدد خاص: المؤتمر الليبي لتطوير التعليم التقني والفني، مدينة بنغازي، ليبيا، ديسمبر 2024

دور التعليم العالي في تعزيز التخصصات التقنية والمهنية: التحديات والفرص في بناء اقتصاد معرفي مستدام في (مدينة مصراتة)

أ. عبد الجليل سليمان ساسي[1*]، أ. حواء إبراهيم الحداد[2]، عائشة خميس مرزوق[3]
[1،2،3] قسم المحاسبة، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، مصراتة، ليبيا

The Role of Higher Education in Enhancing Technical and Vocational Specializations: Challenges and Opportunities in Building a Sustainable Knowledge-Based Economy in (Misurata City)

Abduljaleel Suleiman Sassi[1*], Hawa Ibrahim Al-Haddad[2], Aisha Khamees Marzouq[3]
[1,2,3] Department of Accounting, Libyan Academy for Postgraduate Studies, Misurata, Libya

*Corresponding author: *abdjalil.sasi@biz.lam.edu.ly* *المؤلف المراسل

تاريخ الاستلام: 2024-07-15	تاريخ القبول: 2024-11-15	تاريخ النشر: 2024-12-17

الملخص
تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتعزيز التعليم العالي في التخصصات التقنية والمهنية في مدينة مصراتة من خلال استكشاف التحديات التي تواجه هذا القطاع والفرص المتاحة لتحسينه. تم استخدام استبانة مبنية على مقياس ليكرت الخماسي كأداة رئيسية للبحث، وشمل مجتمع الدراسة أعضاء هيئة التدريس والموظفين في الكليات والمعاهد التقنية والمهنية في مدينة مصراتة، حيث تم تحليل عدد 100 استبانة صالحة. اعتمد البحث على المنهج الوصفي، وتم اختيار العينة بطريقة عشوائية. أظهرت النتائج أن مناهج وبرامج التعليم العالي، على الرغم من تشجيعها للطاقات الإبداعية لدى الطلاب، تحتاج إلى مزيد من التطوير والتحديث لمواكبة متطلبات سوق العمل. كما تبين أن بيئة التعليم التقني والفني لا تدعم استخدام أدوات التكنولوجيا الحديثة بشكل كافٍ، مما يؤكد الحاجة إلى مواءمة مخرجات التعليم العالي في التخصصات التقنية والمهنية مع احتياجات سوق العمل. بالإضافة إلى ذلك، لوحظ وجود قصور في التعاون بين قطاع التعليم العالي وسوق العمل، مما يحد من قدرة سوق العمل على الاستفادة من المهارات الرقمية لدعم الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي. توصي الدراسة بتطوير وتحديث مناهج التعليم العالي لمواكبة التطورات التكنولوجية واحتياجات سوق العمل، ودمج أدوات التكنولوجيا الحديثة في بيئة التعليم التقني والفني، وتعزيز التعاون بين قطاع التعليم العالي وسوق العمل من خلال إجراء الدراسات والبحوث لتحديد متطلبات سوق العمل.
الكلمات المفتاحية: تعزيز التعليم العالي، التخصصات التقنية والمهنية، اقتصاد معرفي مستدام.

Abstract
This study aims to analyze and enhance higher education in technical and vocational specializations in the city of Misurata by exploring the challenges faced by this sector and the opportunities for its improvement. A questionnaire based on the Likert five-point scale was utilized as the primary research tool. The study population consisted of faculty members and staff in technical and vocational colleges and institutes in Misurata, with a total of 100 valid

questionnaires analyzed. The research adopted a descriptive methodology, and the sample was selected using a random sampling technique. The findings indicate that higher education curricula and programs, while encouraging students' creative potential, require further development and updates to align with labor market needs. Additionally, the technical and vocational education environment does not adequately support the proper use of modern technological tools, highlighting the need for greater alignment of higher education outcomes in technical and vocational fields with labor market demands. Furthermore, insufficient collaboration between the higher education sector and the labor market limits the effective utilization of digital skills to support production and drive economic growth. The study recommends developing and updating higher education curricula to keep pace with technological advancements and labor market requirements, integrating modern technological tools into technical and vocational education environments, and fostering stronger collaboration between the higher education sector and the labor market through research and studies to identify labor market needs.

Keywords: Enhancing Higher Education, Technical and Vocational Specializations, Sustainable Knowledge-Based Economy.

مقدمة

يعُتبر التعليم العالي المهني والتقني من العوامل الأساسية في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فهو يزوّد الأفراد بالمهارات والمعرفة التقنية اللازمة للتكيف مع متطلبات سوق العمل. من خلال دمج النظرية بالتطبيق العملي، يساعد التعليم المهني في تقليص الفجوة بين التعليم واحتياجات الصناعة، ويعزز الابتكار وتنمية المشاريع الصغيرة. لذا، يعُد الاستثمار في هذا النوع من التعليم خطوة استراتيجية نحو بناء مجتمع مزدهر قادر على مواجهة التحديات المستقبلية.

وفي عصر المعلومات الذي نعيشه يعد المورد البشري هو الثروة الحقيقية للأمم، فرأس المال المادي والموارد الطبيعية رغم أهميته وضرورته؛ إلا أنه بدون العنصر البشري الكفء والمدرب والمعد إعداداً جيداً ليس لهما قيمة، ذلك لأن رأس المال البشري وما يملكه من قدرات علمية وتقنية قادرة على استخدام هذه الموارد وتسخيرها للعمليات الإنتاجية لتحقيق الرفاهية، الامر الذي يدفع المجتمع إلى وضع مسألة تنمية الموارد البشرية في مقدمة أولوياته أثناء القيام بعملية التخطيط، وتعد نظم التعليم التقني والفني والمهني بما تمثله من مخرجات وهي أحد الأدوات الحقيقية والقاعدة المتينة التي تؤسس عليها صروح الاقتصاد **(مشروع الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي،2023،11).**

يتطلب التحول من الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد المعرفة الذي يرتبط بالتطور المعرفي العلمي والتكنولوجي، وبناء قاعدة المعلومات وصقل المهارات العلمية التي تحفز إلى الابتكار، يتطلب التركيز على التعليم باعتباره من المقومات الأساسية، وقاعدة البناء في الاقتصاد المعرفي والاستثمار الحقيقي لتكوين رأس المال البشري **(البركي والمبسوط،2023،351).**

الفنية التي يحتاجها سوق الكوادر تخريج في فعال دور لها كما إن مؤسسات التعليم العالي التقني وبثها المؤسسة المعرفة في تكوين ذلك في بما إطار عمل هي المعرفة أن إدارة يعني وهذا العمل، العالي التعليم في مخرجات فعال دور له لما التقني العالي المعهد بالمؤسسة هنا ويقصد وتطبيقها وتجديدها كفاءة تحسين على يجب العمل المعرفة أدارة دور خلال ومن جهة من العمل سوق ت ومدخلا جهة من العمل سوق متطلبا مع يتماشى بما العالي التقني التعليم مخرجات وأداء **(الشبة وحدود وخلف الله،2020،2).**

مشكلة البحث:

تتمثل المشكلة الرئيسية في عدم التوافق بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل في مدينة مصراتة، حيث تعاني العديد من التخصصات التقنية والمهنية من نقص حاد في الكفاءات المطلوبة. هذه الفجوة تؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين، مما ينعكس سلبًا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمدينة. علاوة على ذلك، تواجه المؤسسات التعليمية عدة تحديات، منها نقص الموارد المالية والبنية التحتية، وضعف التعاون مع القطاع الخاص. كما أن عدم تحديث المناهج الدراسية لتواكب التطورات التكنولوجية والإبداعية يزيد من تعقيد الوضع.

تتطلب هذه الظروف استراتيجيات فعّالة للتغلب على هذه التحديات وتعزيز التخصصات التقنية والمهنية، مما يسهم في بناء اقتصاد معرفي مستدام يواكب التغيرات العالمية ويعزز القدرة التنافسية للمدينة. وتتمثل المشكلة في السؤال الرئيسي الاتي:

ما هي العوامل التي تعيق قدرة التعليم العالي في مدينة مصراتة على تلبية احتياجات سوق العمل من الكوادر المؤهلة في التخصصات التقنية والمهنية؟ وكيف يمكن التغلب على هذه التحديات لبناء اقتصاد معرفي مستدام؟ ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية الأتية:

- هل مناهج وبرامج التعليم العالي تعمل على ترسيخ قيم العمل، وتسمح بتحفيز الطاقات الإبداعية لدى الطالب، وبذلك تكون المعارف والمهارات المتحصل عليها في التعليم العالي مفيدة.
- ما مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالي في التخصصات التقنية والمهنية لمتطلبات سوق العمل؟
- هناك تناسب بين التخصصات المهنية، والتقنية المقررة والتخصصات التي يطلبها سوق العمل، وبالتالي فأن التخصصات المهنية، والتقنية الموجودة حاليا، لا تحتاج إلى تطوير، لمواكبة سوق العمل.
- هل بيئة التعليم التقني والفني، تنمي مهارات التعليم الذاتي لدى الطالب، وتقوم بتوجيه لاستخدام مصادر المعرفة المختلفة.
- هل يتم دعم استخدام أدوات التكنولوجيا الحديثة ومهارات، التعاون والعمل الجماعي.
- هل يقوم سوق العمل بتوظيف المهارات الرقمية في دعم الإنتاج لأجل النمو الاقتصادي، وذلك بالتعاون مع قطاع التعليم العالي؟

فرضيات البحث:

يقوم البحث على فرضية أساسية مفادها "توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية، بين الاستثمار في البحث والتطوير في التعليم العالي للتخصصات التقنية والمهنية، وبناء اقتصاد معرفي"

مصطلحات ومفاهيم:

- التعليم العالي التقني:

التعريف الإجرائي: يُقصد به المؤسسات التعليمية التي تقدم برامج دراسات عليا، بكالبورس، ودبلومات متقدمة يتضمن قياس جودة التعليم، تنوع البرامج، الدعم الأكاديمي، والبنية التحتية المتاحة.

- التخصصات التقنية والمهنية:

التعريف الإجرائي: يشير إلى البرامج الأكاديمية التي تركز على تنمية المهارات الفنية والمهنية في مجالات مثل الهندسة، تكنولوجيا المعلومات، الطب، وغيرها. يتضمن قياس مستوى المهارات المكتسبة، توافقها مع احتياجات سوق العمل، وجودة التدريب العملي، وفرص العمل المتاحة للخريجين.

- الاقتصاد المعرفي المستدام:

التعريف الإجرائي: يُعرف بأنه نوع من الاقتصاد يعتمد على المعرفة والتكنولوجيا لتحقيق التنمية المستدامة. يتضمن قياس مساهمة التعليم العالي والتخصصات التقنية في تحقيق النمو الاقتصادي، الابتكار، وتطوير المهارات.

الدراسات السابقة:

دراسة الطويسي (2023)، هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء طبيعة أولويات الحلول المقترحة لتحسين النظرة المجتمعية نحو التعليم والتدريب المهني والتقني، من وجهة نظر الخبراء في الأردن، تشكل مجتمع الدراسة من كافة الخبراء القائمين على رسم أو تنفيذ سياسات التعليم والتدريب المهني والتقني في الأردن. بلغت عينة الدراسة لجولاتها الثلاث (261) خبراء، تم توظيف الاستبانة كأداة لجمع البيانات وعلى ثلاث جولات، حيث تم التحقق من صدقها وثباتها.

كشفت نتائج الدراسة عن الآتي:

1- تشكلت طبيعة الحلول من ستة مجالات هي: مناهج وأساليب التدريس والتدريب، البنية التحتية والبيئة التعليمية، السياسات والتشريعات، وسائل الإعلام والاتصال، برامج التوعية والإرشاد المهني، والتشاركية بين الهيئات المعنية بالتعليم المهني.

2- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات الخبراء تعزى لمتغير طبيعة العمل الخبير، مركزي ولامركزي، على كافة مجالات الحلول، عدا مجال البنية التحتية والبيئة التعليمية، حيث كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات الخبراء ولصالح الخبراء على المستوى المركزي.

1- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات أراء الخبراء يمكن أن تعزى لمتغير جهة العمل، وعلى كافة مجالات أولويات الحلول.

2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر التفاعل بين متغيرات الدراسة.

وفي ضوء هذه النتائج تمت التوصية بأهمية أن تشكل مجالات الحلول المقترحة التي كشفت عنها هذه الدراسة إطار عام لأي توجه لدى أصحاب القرار لتحسين النظرة المجتمعية نحو التعليم والتدريب المهني والتقني.

دراسة محكوم (2019)، تهدف هذه الورقة إلى الكشف عن أثر تقنيات الثورة الصناعية الرابعة في تطوير التعليم التقني والتدريب المهني وذلك لمواجهة التحديات التي تواجه الشباب العماني في سوق العمل، وقد عرضت الورقة أبرز التحديات التي تواجه الشباب السوق العماني في سوق العمل، ثم تطرقت إلى التعليم التقني والتدريب المهني في سلطنة عمان، وبعدها ناقشت الورقة تقنيات الثورة الصناعية الأربعة المعزز والافتراضي، وانترنت الأشياء، والبلوكشين، والطباعة ثلاثية الأبعاد.

دراسة عبدالله (2017)، يلعب التعليم التقني والمهني دوراً استراتيجياً في دفع عجلة التنمية والتقدم في أي مجتمع يتطلع إلى المستقبل، الأمر الذي يفرض على هذا النوع من التعليم التركيز والدعم المالي والبشري وذلك لدوره المهم في تزويد

المجتمع بالبطاقات والقدرات البشرية المؤهلة تأهيلاً تقنياً ومهنياً عالياً في مختلف المجالات الاقتصادية والصناعية والخدمية والإنتاجية، ولضمان هذا الدور المهم لأبد من تطوير التعليم التقني والمهني والنهوض به، وليس الغرض من التطوير إدخال التحسينات على المناهج واعداد المعلم وإصلاح البنى التحتية فحسب ولكن الغرض الاسمى هو خلق نظام تعليمي تقني مهني ذي كفاءة ونوعية وجودة عالية يعمل على تحسين القدرات البشرية لتواكب المستجدات العالمية وتلبي احتياجات المجتمع التنموية. وبناءً عليه فإن الدراسة الحالية تسعى إلى وضع تصور مقترح لتطوير التعليم التقني والمهني في ليبيا، حيث قامت الباحثة بدراسة هذ الموضوع على النحو الآتي:

1- مفهوم التعليم التقني والمهني وأهميته وأهدافه.
2- واقع التعليم التقني والمهني في ليبيا والصعوبات والمشكلات التي تعترضه.

الإطار النظري:

مفهوم التعليم العالي التقني:

التقنية أصلها في اللاتينية تكنولوجيا وتعني عمل شيء ما بإتقان وبذلك فان التقنية في مضمونها العام والشامل تمثل التجهيزات والأساليب الفنية اللازمة لإنجاز عمل ما بمهارة، والتعليم التقني هو البرامج والخطط المنفذة لأجل تحقيق هذه المعرفة المهارية في مجال ما (عبد الله، 2017، 47).

التحديات والمشكلات التي تواجه التعليم التقني والتدريب المهني في ليبيا في النقاط الآتية:

1- انخفاض الإقبال على التعليم التقني والتدريب المهني نتيجة للثقافة السائدة في المجتمع الليبي حيث يحبذ أولياء الأمور توجيه أبنائهم لمواصلة تعليمهم العالي بالكليات الجامعية وعدم الاقبال على التدريب المهني بالرغم من وجود فيض من العاطلين من خريجي الجامعات.

2- تدني مستوى كفاءة الخريجين من مراكز التدريب الأساسي والمعاهد المهنية والعليا أسباب مختلفة تتعلق بضعف الترابط مع احتياجات سوق العمل الفعلية وضعف التدريب العملي أثناء الدراسة وعدم مسايرة التطورات الحديثة في عالم الأعمال.

3- عدم استقرار الهيكلية الإدارية وجهات الإشراف على قطاع التعليم التقني والمهني حيث تغيرت جهات الإشراف خلال السنوات الماضية عدة مرات مما أدى إلى إعاقة تنفيذ الخطط والبرامج وتقييمها ومتابعة تطويرها.

4- النقص الحاد في عدد المدربين المؤهلين في المعاهد المتوسطة والعليا ومراكز التدريب الأساسي، حيث لاتزال المعاهد تعتمد بنسب عالية على المدربين الوافدين من بعض الأقطار العربية، كما أن معظم المدربين الوطنيين لم يتم تدريبهم أصلا ضمن المواصفات المتعارف عليها، وبالرغم من وجود (10) معاهد مهنية لإعداد المدربين في ليبيا.

5- النقص الكبير في برامج التدريب والتطوير المهني للمدربين والمعلمين التقنيين أثناء الخدمة وعدم وجود نظام متكامل للتطوير المستمر لكافة المدربين والعاملين في المراكز والمعاهد المهنية والتقنية بما يحقق استمرار في رفع الكفاءة وتحديث المعلومات والمهارات ومتابعة التطورات التكنولوجية في حقل الاختصاص.

6- المناهج الدراسية قديمة في كافة الاختصاصات بالمعاهد المهنية المتوسطة وعدم تحديثها بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل في ليبيا.

7- النقض في التدريب الميداني العملي في المصانع وقطاعات العمل قبل التخرج للمتدربين لضعف العلاقة والتنسيق مع أصحاب الورش والمصانع أو مؤسسات الدولة المختلفة.

8- تدني البنية التحتية لبعض المؤسسات التعليمية وافتقارها إلى الشروط الصحية الواجب توافرها طبقا للمواصفات العالمية، لأن بعض هذه المؤسسات كانت في الأصل مدارس ابتدائية.

9- عدم وضع استراتيجيات واضحة المعالم تهدف إلى تحسين من أداء المؤسسات التعليمية التابعة للتعليم التقني خلال فترات زمنية معينة.

10- الوضع الأمني الذي يعد تحديا كبيرا في الوقت الراهن نتيجة انتشار السلاح مما يتسبب في تراجع مستوى أداء المؤسسات التعليمية وظهور حالات الخطف والتهديد في غياب الأمن الذي يعد العنصر الأساسي في المرحلة الراهنة.

11- ضعف أداء أعضاء هيئة التدريس وعدم تطوير مهاراتهم ورفع كفاياتهم التدريسية والتدريبية.

12- عدم توافر المعلومات والبيانات المفصلة عن احتياجات سوق العمل الفعلية المالية والمستقبلية ومواقع الإنتاج المطلوبة مما يؤدي إلى ضعف إعداد برامج التعليم والتدريب التقني والمهني وارتجاليتها.

13- الافتقار للتخطيط العلمي المدروس للتوزيع الجغرافي لمؤسسات التعليم والتدريب من حيث الكم والكيف ووفقاً لحاجة كل منطقة وملاءمتها لها.

14- ضعف الإدارة التعليمية والتدريبية وقصورها وعدم قدرتها على تطوير وتحسين إدارة المؤسسات التابعة للتعليم التقني والمهني.

15- انعدام الخدمات الاستشارية والارشادية والتوجيهية التي تدعم التعليم والتدريب والإنتاج.

16- سرعة تغير المهن والوظائف وما يؤديه التقدم العلمي والتقني السريع من تغيير في مواصفات أداء المهن وعجز مؤسسات التعليم التقني والمهني عن مواكبة هذا التغير.

17- ضيق مساحة التعليم التقني والمهني ومحدودية أنواعه وتخصصاته رغم التوجهات الجادة في السنوات الأخيرة لتوسيع التعليم والمهني من قبل وزارة التعليم ومن قبل الكليات كمجهود ذاتي (عبدالله، 2017، 49-50)

مفهوم الاقتصاد المعرفي:

عرفته بوران بأنه" الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة، والمشاركة فيها، واستخدامها وتوظيفها وابتكارها وإنتاجها، بهدف تحسين نوعية الحياة، بمجالاتها كافة، من خلال الإفادة من خدمات معلوماتية ثرية وتطبيق تكنولوجيا متطورة واستخدام العقل البشري كرأس مال معرفي ثمين، وتوظيف البحث العلمي لإحداث مجموعة من التغيرات الاستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجاماً مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعالمية المعرفة والتنمية المستدامة بمفهومها الشمولي التكاملي" (بوران، 2016، 44).

ركائز الاقتصاد المعرفي:

1- الابتكار (البحث والتطوير): نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظمات التي نستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.
2- التعليم والتدريب: وهو من الاحتياجات الأساسية والتنافسية الاقتصادية، حيث يتعين على الحكومات أن توفر اليد العاملة الماهرة والإبداعية أو رأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيات الحديثة في العمل.
3- البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا للمعلومات والاتصالات: التي تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفها مع الاحتياجات المحلية، لدعم النشاط الاقتصادي وتحفيز المشاريع على إنتاج قيم مضافة عالية.
4- الحاكمية الرشيدة: والتي تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسر، وتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات التكنولوجيا وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ميلاد، 2023، 37).

أهمية الاقتصاد المعرفي:

يرتبط اقتصاد المعرفة بجميع مجالات حياتنا المعاصرة:

1- استخدام الوسائل والأساليب التقنية المتقدمة للاقتصاد المعرفي في تحسين أداء الفرد، ومِن ثمّ رفع إنتاجيته.
2- تُعَدّ المعرفة العلمية للاقتصاد المعرفي الركيزة الأساسية لتنمية الثروة البشرية والاقتصادية.
3- يسهم استثمار العقول وتكوين رأس مال معرفي في توليد وإنتاج المعرفة وإيجاد فرص عمل جديدة قائمة على استخدام تقنيات متقدمة.
4- دعم عجلة التطوير والإبداع وفق احتياجات المستفيدين.
5- تحقيق الاقتصاد المعرفي نواتج التعلم الجوهرية والمرتبطة بالتنمية المستدامة.
6- يسهم في إكساب المتعلم المهارات الحياتية: كالتفكير، وحلَ المشكلات، واتخاذ القرار.
7- تفعيل مهارات التعلم بالعمل والاستفادة من الخبرة المعرفية والمهارية في الحياة العملية.
8- توفير فرص عمل وفرص كبيرة وخيارات واسعة للمستهلك.
9- يسهم الاقتصاد المعرفي في زيادة الإنتاج المحلي الإجمالي لبعض الدول.
10-يؤثر الاقتصاد المعرفي في طبيعة المنتجات ومدى أهميتها اقتصادياً، وتحديد المهارات اللازمة للمهن المرتبطة بمجالات اقتصاد المعرفة (الصانع، 2017، 30).

العلاقة بين قطاع التعليم والاقتصاد المعرفي:

يعد التعليم أهم ركيزة من ركائز الاقتصاد المعرفي، لذلك نجد أن الدول تعطي له أهمية كبيرة، وينقسم التعليم إلى ثلاثة مستويات هي: (حنيش، 2022، 69)

1- المستوى الأول (التعليم قبل الجامعي): وهذا المستوى هو المدخل الأم في إنتاج المعرفة، وهو له دوراً أساسي في بناء رأس المال المعرفي، لأنه يعد أساس التجهيز لتحقيق الإبداع والإنتاج المعرفي، ويتم عن طريقه تقديم العلوم والمعارف، وزيادة فرص التعليم من خلال المهارات والقدرات الإبداعية.
2- المستوى الثاني (قطاع التعليم التقني والتدريب المهني): وهذا المستوى تزداد أهميته من خلال مساهمته في توفير الأيدي والخبرات الماهرة، وتوفير العديد من فرص إنتاج المعرفة، وذلك لأنه المدخل الأساسي لقياس ارتباط التعليم بسوق العمل، وبقدر إمكانيات مؤسسات التدريب للنهوض رأس المال البشري.
3- المستوى الثالث (قطاع التعليم العالي) وهو يساهم في تحسين القدرة التنافسية للدولة في الأسواق العالمية، وله أهمية كبيرة في تعليم الشباب وتطوير الكفاءات والمهارات وتوسيع المعارف، ودعم القدرات لإنتاج المعرفة واستخدامها في شتى المجالات (البركي، وأخر، 35).

مؤشرات اقتصاد المعرفة:

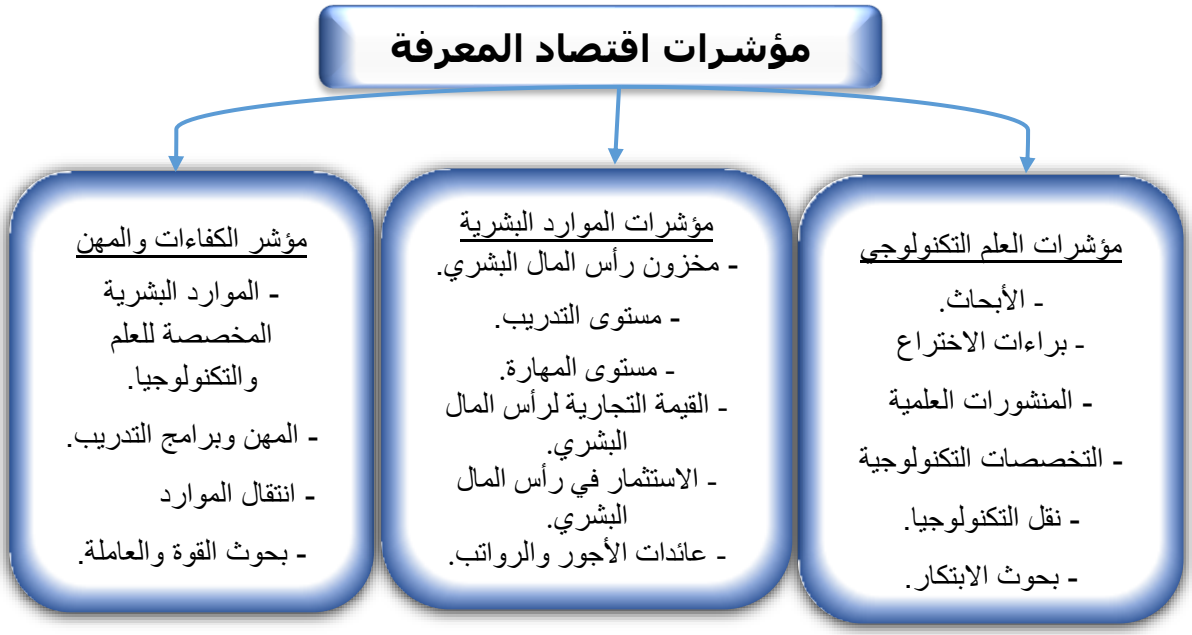

الشكل (1) بوطالبي، وأخر، 182.

تتمثل مؤشرات اقتصاد المعرفة في بعض العناصر الأساسية التي يمكن لها قياس مستوى هذا الاقتصاد في أي بلد، حيث تقسم هذه المؤشرات إلى ثلاث أنواع.

مفهوم التنمية المستدامة:

وتتلخص الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة فيما يلي:

1. ضمان حياة أفضل للإفراد من خلال السياسات التنموية التي لا تهدف إلى زيادة النمو من حيث الكم فقط، ولكنها تهتم أيضا بالجوانب النوعية للنمو.
2. الرشادة في استخدام الموارد الطبيعية باعتبارها موارد محدودة، وتوظيفها بشكل عقلاني والمحافظة عليها للأجيال القادمة.
3. القضاء على الفقر من خلال تشجيع تحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، مع ضمان المحافظة على الموارد الطبيعية، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي العادل.
4. تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير حياة ذات جودة عالية لأفراد المجتمع، وذلك من الناحية الاجتماعية، الاقتصادية والنفسية.
5. تعمل على تطوير العلاقة بين الأنشطة التي تقوم بها الإنسان والبيئة والتي هي أساس الحياة الإنسانية، حتى تكون هذه العلاقة متكاملة ومنسجمة بين الإنسان وبيئته.
6. زيادة وعي أفراد المجتمع عن مسؤولياتهم تجاه البيئة والمحافظة على مواردها وحل المشكلات البيئية، وذلك عن طريق المشاركة في إعداد، تنفيذ، متابعة وتقييم برامج ومشروعات التنمية المستدامة.
7. ربط التكنولوجيا المتقدمة في عملية التنمية وتوظيفها بخدمة أهداف المجتمع مع تقليل المخاطر البيئية، وتقديم حلول للمشكلات البيئة من أجل تحسين نوعية الحياة في المجتمع

(عبد الحليم، وآخرون، 2023،25).

التحليل الإحصائي

أداة جمع البيانات:

تم الاعتماد على الاستبانة كأداة لجمع البيانات اللازمة للدراسة الميدانية، وفقا لمقياس لكرت الخماسي. وتم وضع أسئلة الاستبيان استنادا على ما ورد في الجانب النظري، وقد تمثل مجتمع الدراسة في أعضاء هيئة التدريس بالكليات والمعاهد العليا التقنية، كذلك بالموظفين والمهندسين والمدرسين، العاملين في قطاع التعليم التقني، بمدينة مصراتة، حيث تم الحصول على عدد (100) استبيان صالحة للتحليل والحصول على النتائج منها.

التحليلات الإحصائية المستخدمة.

تـم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS (Statistical Package for Social Science V25) في تحليل بيانات الدراسة، حيث تم الاعتماد علي معادلة Alpha Cronbach لاختبار صدق أداة الاستبيان وثباتها، كما تم استخدام التحليـل الإحصائي الوصفي، لاستخراج التكرارات والنسب المئوية للبيانات المتعلقـة بالمشاركين في الدراسة، بالإضافة إلى استخراج الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، لجميع أسئلة الاستبيان، للوقوف على الاتجاه العام

لإجابات المشاركين في الدراسة، هذا بالإضافة إلى استخدام اختبارKolmogorov-Smirnov للتعرف على طبيعة توزيع البيانات، واعتمادا على نتائج Kolmogorov-Smirnov، يتم استخدام الاختبارات المعلمية لغرض اختبار الفرضة واستخلاص النتائج.

صدق الأداة وثباتها

يعد صدق الأداة من الشروط الضرورية، التي ينبغي توافرها في الأداة التي يعتمدها البحث، وتكون الأداة صادقة إذا كان بمقدورها أن تقيس فعلا ما وضعت لقياسه، وأما الثبات فيقصد به إمكانية الوصول إلى نفس النتائج، فيما لو أُعيد استخدام نفس الأداة مرة ثانية لتحليل نفس المحتوى.

وتم إجراء معامل (ألفاكرونباخ –Alpha Cronbach's) باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS وكانت النتائج على النحو الآتي:

الجدول رقم (1) نتائج اختبار Alpha Cronbachلاختبار صدق أداة الاستبيان وثباتها.

العبـــــــــــارة	عدد لفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق
محور التعليم العالي التقني والفني.	5	0.806	0.90
محور الاقتصاد المعرفي المستدام.	5	0.823	0.91
لجميع المحاور	10	0.833	0.91

بالنظر إلى الجدول رقم (1) نجد أن قيمة معامل الثبات (الفا) لكافة محاور الاستبيان تفوق الـ (70 %)، ويعتبر هذا مؤشراً جيداً على ثبات استمارة الاستبيان، وإمكانية الحصول على نتائج مشابهة؛ في حالة تكرار البحث مرة أخرى.

النتائج والمناقشة

تحليل البيانات الشخصية للمشاركين في الدراسة.

تتمثل البيانات الشخصية للمشاركين في (الجنس، المؤهل العلمي، الوظيفة الحالية، سنوات الخبرة) والرسومات البيانية التالية توضح ذلك.

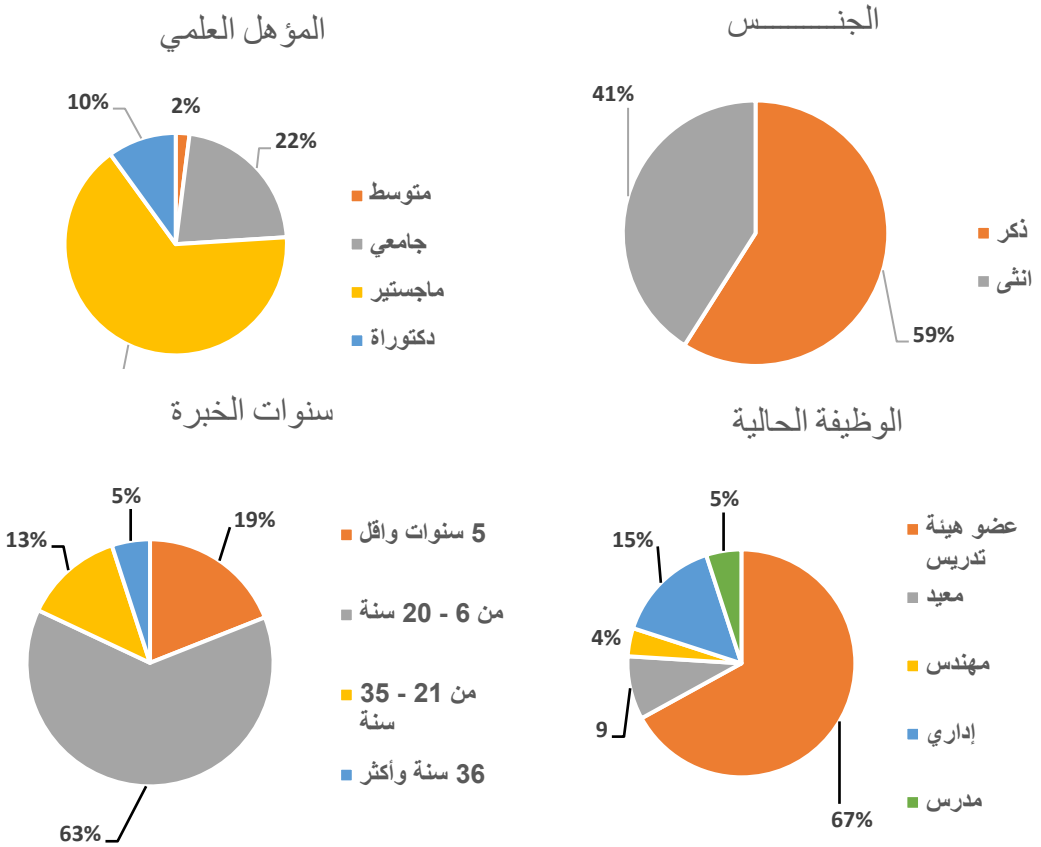

التحليل الإحصائي الاستنتاجي.

من أهم الاختبارات الأولية للبيانات، هو التعرف على الشكل الذي تتخذه البيانات، ودراسة هل تتبع البيانات التوزيع الطبيعي أو لا تتبع التوزيع الطبيعي؟

ويُعد اختبارKolmogorov-Smirnov هو الأنسب لدراسة توزيع عينة الدراسة، كونها أكبر من 50 مفردة.

الجدول رقم (2) نتائج اختبار Kolmogorov-Smirnov لاختبار التوزيع الطبيعي للبيانات.

المحـــــــــــاور	المتوسط	الانحراف المعياري	P-) (Value
محور التعليم العالي التقني والفني.	3.16	0.72	.062
محور الاقتصاد المعرفي المستدام.	34.3	0.75	.051

بالنظر إلى الجدول رقم (2) نجد أن قيمة $(P - Value)$ لجميع المحاور أكبر من (0.05) مما يعني أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي. وبالتالي فإن الاختبارات المناسبة لاختبار الفرضيات هي الاختبارات المعلمية.

التحليل الوصفي للبيانات، واستخلاص نتائج إجابات المشاركين في الدراسة:

يتضمن هذا الجزء التحليل الوصفي للبيانات التي تم تجميعها؛ من خلال استمارة الاستبيان، كالتكرارات والنسب المئوية، والوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وكذلك استخلاص نتائج إجابات المشاركين في الدراسة، والتعرف على اتجاه إجابات المشاركين في الدراسة؛ حول الأسئلة الواردة باستمارة الاستبيان على النحو الآتي:

لتحديد اتجاه إجابات المشاركين حول محاور الدراسة تم استخدام اختبار (One Sample T Test) لتحليل فقرات الاستبانة، وتكون الإجابة إجابيه، بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة (P – Value) أقل من (0.05)، والوزن النسبي أكبر من 60%، والمتوسط الحسابي أكبر من المتوسط المحايد (3)، وتكون الاجابة غير إجابيه فيما عدا ذلك، والجدول التالي يوضح نتائج One Sample T Test.

الجدول رقم (3) التحليل الوصفي والاتجاه العام ونتائج اختبار(T) للإجابات حول فقرات المحور الأول: التعليم التقني والفني"

ر.م	العبـــــــــــارة	المقياس	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	P value For T Test	اتجاه الإجابات
1	إن مناهج وبرامج التعليم العالي تعمل على ترسيخ قيم العمل والعلم باعتبارهما أساس التقدم والتنمية.	تكرار	1	13	24	54	8	3.55	0.86	71.00	.000	موافق
		نسبة %	1.0	13.0	24.0	54.0	8.0					
2	إن مناهج وبرامج التعليم العالي تسمح بتحفيز الطاقات الإبداعية لدى الطالب.	تكرار	2	25	31	35	7	3.20	0.96	64.00	.041	موافق
		نسبة %	2.0	25.0	31.0	35.0	7.0					
3	برامج ومناهج التعليم العالي بليبيا مصممة لسوق العمل الليبي.	تكرار	11	33	29	27	0	2.72	0.99	54.40	.005	غير موافق
		نسبة %	11	33.0	29.0	27.0	0.0					
4	هناك تناسب بين التخصصات المهنية، والتقنية المقررة والتخصصات التي يطلبها سوق العمل.	تكرار	11	31	26	29	3	2.82	0.99	56.40	.950	غير موافق
		نسبة %	11.0	31.0	26.0	29.0	3.0					

5	المعارف والمهارات المتحصل عليها في التعليم العالي مفيدة.	تكرار	3	12	25	53	7	3.49	1.07	69.80	.000	موافق
		نسبة %	3.0	12.0	25.0	53.0	7.0					
	المحور ككل							3.16	0.72	63.20	.030	موافق

بالنظر إلى الجدول رقم (3) نجد أن قيمة (P-Value) لاختبار (T Test) في العبارات (1، 2، 5) إضافة لإجمالي المحور، كانت أقل من قيمة المعنوية (0.05)، أي أن إجابات المشتركين كانت الموافقة على هذه الفقرات، قيمة (P-Value) لاختبار (T Test) في العبارات (3، 4)، كانت أكبر من قيمة المعنوية (0.05)، أي أن إجابات المشتركين كانت عدم الموافقة على هذه الفقرات.

وبهذا فأن مناهج وبرامج التعليم العالي تعمل على ترسيخ قيم العمل، وتسمح بتحفيز الطاقات الإبداعية لدى الطالب، وبذلك تكون المعارف والمهارات المتحصل عليها في التعليم العالي مفيدة بعض الشيء، غير أن التخصصات المهنية، والتقنية المقررة لا تتناسب مع كل، التخصصات التي يطلبها سوق العمل، وبالتالي فأن التخصصات المهنية، والتقنية الموجودة حاليا، تحتاج إلى تطوير وتحديث، لمواكبة سوق العمل.

الجدول رقم (4-1) التحليل الوصفي والاتجاه العام ونتائج اختبار(T) للإجابات حول فقرات المحور الثاني " المحور الثاني: الاقتصاد المعرفي"

ر. م	العبـــــــــارة	المقياس	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	P value For T Test	اتجاه الإجابات
1	تتم تنمية مهارات التعلم الذاتي من خلال البحث والاستقصاء.	تكرار	2	10	23	45	20	3.71	0.97	74.20	.000	موافق
		نسبة %	2.0	10.0	23.0	45.0	20.0					
2	يتم توجيه المتعلم إلى استخدام مصادر المعرفة المختلفة.	تكرار	1	17	26	49	7	3.44	0.89	68.80	.000	موافق
		نسبة %	1.0	17.0	26.0	49.0	7.0					
3	يتم دعم استخدام أدوات التكنولوجيا الحديثة للوصول لأفكار إبداعية.	تكرار	6	24	26	31	13	3.21	1.13	64.20	.066	غير موافق
		نسبة %	6.0	24.0	26.0	31.0	13.0					
4	يتم دعم مهارات التعاون والعمل الجماعي.	تكرار	1	22	31	36	10	3.32	0.96	66.40	.001	موافق
		نسبة %	1.0	22.0	31.0	36.0	10.0					
5	يتم توظيف المهارات الرقمية في دعم العمل والإنتاج للنمو الاقتصادي.	تكرار	3	30	34	28	5	3.02	0.95	60.40	.834	غير موافق
		نسبة %	3.0	30.0	34.0	28.0	5.0					
	المحور ككل							3.34	0.75	66.80	.000	موافق

بالنظر إلى الجدول رقم (4-1) نجد أن قيمة (P-Value) لاختبار (T Test) في العبارات (1، 2، 4) إضافة لإجمالي المحور، كانت أقل من قيمة المعنوية (0.05)، أي أن إجابات المشتركين كانت الموافقة على هذه الفقرات، قيمة (P-

(Value لاختبار (T Test في العبارات (3، 5)، كانت أكبر من قيمة المعنوية (0.05)، أي أن إجابات المشتركين كانت عدم الموافقة على هذه الفقرات.
وبهذا فأن بيئة التعليم التقني والفني، تنمي مهارات التعليم الذاتي لدى الطالب، وتقوم بتوجيه لاستخدام مصادر المعرفة المختلفة، كذلك تدعم مهارات، التعاون والعمل الجماعي.
بيئة التعليم التقني والفني لا تدعم استخدام أدوات التكنولوجيا الحديثة، بصورة صحيحة، وقد يعزى ذلك، لعدم توفر أدوات التكنولوجيا بالصورة المطلوبة في بيئة التعليم العالي.
وسوق العمل لا يعمل بتوظيف المهارات الرقمية بصورة كاملة، لدعم الإنتاج لأجل النمو الاقتصادي، وقد يعزى ذلك للقصور في التعاون بين قطاع التعليم العالي، وسوق العمل؟

اختبار فرضية الدراسة:
تنص فرضية الدراسة على "توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية، بين الاستثمار في البحث والتطوير في التعليم العالي للتخصصات التقنية والمهنية، وبناء اقتصاد معرفي في مدينة مصراتة" ولأجل اختبار هذه الفرضية تم استخدام معامل الارتباط الخطي (Linear Regression) بين المتغير المستقل التعليم العالي التقني والفني، والمتغير التابع الاقتصاد المعرفي المستدام، وتحديثه، لمواكبة سوق العمل.

الجدول رقم (1-5) نتائج معامل الارتباط الخطي.

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الارتباط	معامل التحديد	F	
		R	R^2	قيمة	(P-Value)
التعليم العالي التقني والفني	الاقتصاد المعرفي المستدام	0.69	0.48	17.704	.000

أظهرت النتائج في الجدول رقم (1-5)، وجود علاقة طردية قوية (69.0 %)، بين المتغير التابع الاقتصاد المعرفي المستدام، والمتغير المستقل التعليم العالي التقني والفني، وهي معنوية وذات دلالة إحصائية نظرا لان قيمة (P-Value) الخاصة بـ F أقل من قيمة المعنوية (0.05)، ومن خلال معامل التحديد يتبين أن المتغير المستقل مسئولة عن 48.00 % من التباين الحاصل في المتغير التابع، وأن 52.00 % من التباين في الاقتصاد المعرفي المستدام ناتجة عن عوامل أخرى خارج حدود الدراسة.

الاستنتاجات والتوصيات:
من خلال البيانات التي تم جمعها في هذه الدراسة ومن النتائج المتحصل تبين لنا الاتي:
1. مناهج وبرامج التعليم العالي، تسمح بتحفيز الطاقات الإبداعية لدى الطالب، غير انها تحتاج إلى تطوير وتحديث، لمواكبة سوق العمل.
2. بيئة التعليم التقني والفني لا تدعم استخدام أدوات التكنولوجيا الحديثة، بصورة صحيحة، وبهذا فإن ملاءمة مخرجات التعليم العالي في التخصصات التقنية والمهنية لمتطلبات سوق العمل، تحتاج لمزيد من الاهتمام والتطوير.
3. عدم توفر أدوات التكنولوجيا بالصورة المطلوبة في بيئة التعليم التقني والفني، تضعف من تنمية مهارات التعليم الذاتي لدى الطالب.
4. القصور في التعاون بين قطاع التعليم العالي، وسوق العمل، يؤدي إلى عدم تمكن سوق العمل من توظيف المهارات الرقمية في دعم الإنتاج لأجل النمو الاقتصادي.
5. من بين التحديات التي تواجه قطاع التعليم العالي التقني، عدم توفر الإمكانيات المادية، وعدم تحديث المناهج المعمول بها لتواكب التطورات التكنولوجية الحديثة، كذلك عزوف سوق العمل على التعاون والحصول على الدعم الفني من قطاع التعليم العالي الفني والتقني.

التوصيات:

1. يجب تطوير وتحديث جميع مناهج التعليم العالي، لمواكبة التطورات التكنولوجية، وسوق العمل الحالي.
2. يجب ان تحوي بيئة التعليم التقني والفني، أدوات التكنولوجيا الحديثة.
3. يجب تنمية التعاون اللامحدود بين قطاع التعليم العالي، وسوق العمل، واجراء الدراسات والبحوث لمعرفة متطلبات سوق العمل.

المراجع

1. البركي، فتحية علي، والمبسوط، ربيعة عاشور .**واقع قطاع التعليم في ليبيا كأحد ركائز الاقتصاد المعرفي .** المؤتمر العلمي السنوي الرابع: اقتصاد المعرفة، المقومات والآليات – "ليبيا أنموذجاً"، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، الجامعة الأسمرية الإسلامية.
2. الصانع، حسين سعد .(2017) .**كفايات معلمي التربية المهنية القائمة على الاقتصاد المعرفي .**عمان: دار شهرزاد للنشر والتوزيع.
3. الشبة، رمضان عبد الله وآخرون .(2022) .**دور إدارة المعرفة في التعليم التقني العالي وانعكاسه على التنمية الاقتصادية في ليبيا .**جامعة الزاوية.
4. بوران، سمية عامر .(2016) .**إدارة المعرفة كمدخل للميزة التنافسية في المنظمات المعاصرة .**عمان: مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع.
5. بوطالبي، معمر، ويوسف، حميدي .**نحو الاندماج الجزائري في الاقتصاد المعرفي .**مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3.
6. عبد الله، نجاة عبد القادر .(2017) .**تصور مقترح لتطوير التعليم التقني والمهني في ليبيا .**مجلة كلية التربية، جامعة بنغازي، العدد الرابع، يوليو 2017.
7. ميلاد، حواء إبراهيم .(2023) .**درجة ممارسة معلمي التربية الفنية لمهارات التدريس في ضوء الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر مشرفيهم .**رسالة ماجستير، قسم علوم التعليم – شعبة المناهج التعليمية.
8. محكوم، سامي بن خاطر .(2019) .**تطوير التعليم التقني والتدريب المهني باستخدام تقنيات الثورة الصناعية الرابعة .**المؤتمر القومي العشرين، العربي الثاني عشر.
9. الطويسي، أحمد عيسى .(2023) .**الحلول المقترحة لتحسين النظرة المجتمعية نحو التعليم المهني والتقني من وجهة نظر الخبراء في الأردن .**دراسات العلوم التربوية، المجلد (00)، العدد.(1)
10. عبد الحليم، أماني السعيد، وسليمان، عبير فرحات، وعبد الباسط، وائل، ومحمد مصطفى ثابت .(2023) .**دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة "دولة سنغافورة" والدروس المستفادة لمصر .**مجلة العلوم البيئية، كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، المجلد الثاني والخمسون، العدد التاسع، الجزء الثالث، سبتمبر 2023.
11. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .(2023) .**مشروع الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث-2024) .(2034**حكومة الوحدة الوطنية، دولة ليبيا، أغسطس 2023.
12. عبد السلام، زهرة، وإسماعيل، غادة .(2022) .**رؤية مستقبلية لتفعيل العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل: جامعة مصراتة أنموذجًا .**المؤتمر الدولي لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي "رهانات الحاضر وآفاق المستقبل"، جامعة مصراتة.